



تقرير حول جلسة الإعلام والتشاور مع الجمعيات

بخصوص مسح الفضاء المدني

(جلسة بتاريخ 26 فيفري 2021)

نظمت مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني برئاسة الحكومة بالتعاون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) جلسة إعلام وتشاور مع ممثلي عدد من الجمعيات حول مبادرة مسح الفضاء المدني وذلك صبيحة يوم الجمعة 26 فيفري 2021 بنزل قولدن توليب المشتل بتونس العاصمة.

وافتح الجلسة السيد نزار بن الصغير المدير العام للعلاقة مع الهيئات الدستورية برئاسة الحكومة والمنسق الوطني للمبادرة، والسيد مراد المحجوبي المدير العام للعلاقة مع المجتمع المدني برئاسة الحكومة، والسيد رياض دبو المدير العام لمركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة)، والسيدة ليلي الجميعة ممثلة عن الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية برئاسة الحكومة.

وأكد السيد نزار بن الصغير في كلمته الافتتاحية على المقاربة الشمولية لهذه المبادرة التي تستوعب مختلف الفاعلين في الفضاء العام من جمعيات وإعلاميين ومواطنين، والتي تهدف أساسا إلى تشخيص واقع الفضاء المدني في تونس بعد عشر سنوات من الانتقال الديمقراطي، وذلك من أجل العمل على تهمين المكتسبات التي تحققت في هذا المجال وتذليل الصعوبات التي برزت مع الممارسة.

ومن جهته، قدّم السيد مراد المحجوبي مشاريع النصوص القانونية التي تسهر رئاسة الحكومة على إعدادها لتطوير التعامل مع مكونات المجتمع المدني وخاصة من خلال إحداث منصة إلكترونية للتصرف في ملفات الجمعيات، مشيرا كذلك إلى برنامج "عزيمة" المنجز بالتعاون مع جمعيات المجتمع المدني للتوقي من جائحة فيروس كوفيد 19.

ومن جانبه، أشار السيد رياض دبو إلى العمل الدؤوب الذي يقوم به مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة)، مستعرضا أهم الأنشطة التي يقوم بها في الفترة الأخيرة والمتعلقة بتكوين ممثلي الجمعيات ودعم إعلام القرب وإعداد دراسة حول جمعيات العمل التنموي بالمدارس الابتدائية.

أما السيدة ليلي الجميعي ممثلة الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية، فقد شددت بالخصوص على ضرورة احترام الجمعيات للالتزامات القانونية المحمولة عليها وخاصة فيما يتعلق بالإعلام بالتمويل الأجنبي وبتقديم تقاريرها المالية لدائرة المحاسبات.

كما أحييت الكلمة إلى السيد Alessandro Bozzini ممثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (في ربط مباشر بواسطة الأنترنت) والذي نوّه بزيادة التجربة التونسية، مبرزاً أنّ تونس كانت من بين الدول الأولى التي تنضم إلى هذه المبادرة التي تهّمّ عديد دول العالم. كما تولى تقديم المبادرة، مشيراً بالخصوص إلى كونها تهدف إلى تشخيص الإطار القانوني والمؤسساتي ومختلف السياسات والممارسات المتعلقة بالحقوق والحريات المدنية وبمنظمات المجتمع المدني، وذلك بغرض صياغة توصيات عملية من شأنها تطوير الإطار المنظم لمشاركة المواطنين في الفضاء العام.

وإثر ذلك تمّ فتح باب النقاش، حيث تولى ممثلو منظمات المجتمع المدني طرح بعض التساؤلات وتقديم عدد من المقترحات بخصوص المبادرة. وإثر تقديم الردود، تمّ تكوين ثلاث مجموعات عمل من بين المشاركين في الجلسة لمزيد التعمق في النقاش وتقديم توصيات في الغرض، وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الأولى حول نقاط القوة والضعف للإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني في تونس، وأشرف على تسييرها السيد مراد المحجوبي المدير العام للعلاقة مع المجتمع المدني.
- المجموعة الثانية حول أبرز الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني عند المشاركة في الحياة العامة وفي مسار أخذ القرار، وأشرفت على تسييرها السيدة سناء بوزواش مديرة عامة ومكلفة بمأمورية برئاسة الحكومة. وقد شاركت في هذه المجموعة عن بعد (في ربط مباشر بواسطة الأنترنت) السيدة Nawel Djaffar ممثلة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- المجموعة الثالثة حول المبادرات الحكومية التي يمكن اتخاذها لتطوير الفضاء المدني في تونس، وأشرف على تسييرها السيد رياض دبو المدير العام لمركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة).

وإثر استكمال أشغال الورشات الثلاث لمجموعات العمل، تمت تلاوة التقرير العام للجلسة الذي تضمن التوصيات التي تقدّم بها ممثلو المجتمع المدني خلال الورشات المذكورة. وتمثلت هذه التوصيات فيما يلي:

*** بخصوص نقاط القوة والضعف للإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني في تونس، تقدّم المشاركون بالتوصيات التالية:**

- تفعيل دور الهيئات الرقابية في متابعة إيفاء الجمعيات بالالتزامات القانونية المحمولة عليها.
- التمييز في التعامل بن الجمعيات التي تحترم التزاماتها القانونية والجمعيات المخالفة للقانون.
- المحافظة على المكاسب التي جاء بها المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، مع العمل على حسن تطبيق أحكامه.

- دعم قدرات الإدارة المكلفة بمتابعة الجمعيات.

* **بخصوص أبرز الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني عند المشاركة في الحياة العامة وفي**

مسار أخذ القرار، تقدّم المشاركون بالتوصيات التالية:

- تيسير إجراءات تأسيس الجمعيات (إذ تبقى بعض الجمعيات تنتظر مدّة طويلة لتمكينها من بطاقة الإعلام بالبلوغ التي تسمح لها بنشر إعلان تأسيسها بالرائد الرسمي)، وتقادي الإجراءات المعقدة لشروع الجمعية في القيام بأنشطتها (في علاقة بالسجل الوطني للمؤسسات وإدارة الجباية ومصالح الضمان الاجتماعي).

- تيسير حصول الجمعيات على التمويل العمومي (بالنظر لصعوبة الحصول عليه ولمحدوديته)، وتمكينها على الأقل من الحد الأدنى من هذا التمويل لمواصلة قيامها بأنشطتها.

- تكليف إحدى الهياكل العمومية بالإشراف على توزيع التمويل الأجنبي بين الجمعيات.

- دعوة الإدارة العمومية إلى مزيد الانفتاح على الجمعيات والتفاعل معها (لمحدودية التفاعل وانعدامه في بعض الأحيان) ودفع العمل التشاركي بين الجانبين.

- إحداث منتدى للعلاقة بين الإدارة والمجتمع المدني ليكون فضاء للتداول في المسائل المتعلقة بالشأن العام.

- ضبط إطار مرجعي يؤسّس للعلاقة والعمل المشترك بين الإدارة والمجتمع المدني وذلك وفقا لجملة من المعايير التي يتم وضعها بصفة مشتركة.

- وضع قاعدة بيانات رسمية ومتطورة تمكّن من معرفة الجمعيات الناشطة حسب كل مجال من مجالات العمل الجمعياتي.

* **بخصوص المبادرات الحكومية التي يمكن اتخاذها لتطوير الفضاء المدني في تونس، تقدّم المشاركون**

بالتوصيات التالية:

- تبسيط الإجراءات المتعلقة بتعامل الجمعيات مع السجل الوطني للمؤسسات وإدارة الجباية ومصالح الضمان الاجتماعي.

- النظر في إمكانية وضع مجلة لتجميع الأحكام القانونية المختلفة المتعلقة بالجمعيات.

- اعتبار العمل المدني كقطاع جديد مشغّل ضمن التشريعات، والعمل على دعم الطاقة التشغيلية للجمعيات من خلال وضع الإطار القانوني المناسب.

- إيلاء الأهمية للجمعيات في النصوص التطبيقية للقانون عدد 30 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- مراجعة المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات

بخصوص الجوانب المتصلة بإجراءات التأسيس والتصنيف، ومراجعة النصوص الترتيبية المنظمة للهياكل العمومية المتدخلة في الشأن الجمعياتي.

- تأمين الحد الأدنى من التمويل العمومي للجمعيات وتبسيط إجراءات عملها بما في ذلك الإجراءات الديوانية.

- وضع مرجعية وطنية لحوكمة الجمعيات.

- مزيد تنظيم وتفعيل آليات الرقابة على الجمعيات لضمان احترامها للالتزامات القانونية المحمولة عليها.

- توفير الدعم الفني والتقني والمالي للهيكل المتدخل في العمل الجمعياتي.

- إحداث يوم وطني للجمعيات.

- تشريك المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية.

- تحفيز التشبيك الجمعياتي.

- مزيد تنظيم علاقة الجمعيات بالجماعات المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية.

وفي كلمة الاختتام، عبّر السيد مراد المحجوبي عن شكره لمختلف المتدخلين لمشاركتهم الفاعلة في هذا الاجتماع، مؤكداً بالخصوص سعي الدولة إلى تدارك كل الصعوبات التي تعترض العمل الجمعياتي بطريقة تشاركية مع منظمات المجتمع المدني.